

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٨٣ لسنة ٢٠٠٩

بشأن الموافقة على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفنى بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية ، الموقعة فى القاهرة

بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٥

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

**قرر :**

**(مادة وحيدة)**

ووفق على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفنى بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ١٦ ديسمبر سنة ٢٠٠٩ م ) .

**حسني مبارك**

## اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفنى

**بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية**

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية ، رغبةً منها في مواصلة تطوير ودعم علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادي والفنى بين البلدين ، فقد اتفقنا على ما يلى :

### (المادة الأولى)

وفقاً لمطالبات حكومة جمهورية مصر العربية ، تقدم حكومة جمهورية الصين الشعبية لحكومة جمهورية مصر العربية منحة لا ترد قيمتها عشرة ملايين ( ١٠ ملايين ) يوانٍ صينيٍّ رغبيٍّ .

### (المادة الثانية)

تستخدم المنحة المشار إليها بال المادة الأولى من هذه الاتفاقية في تمويل إنشاء حديقة ذات طابع صيني في مدينة الأقصر .

يتم تحديد التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذا المشروع لاحقاً من خلال المخطابات المتبادلة بين الجانبين .

### (المادة الثالثة)

يتم تحديد الترتيبات المصرفية الخاصة بتنفيذ هذه الاتفاقية بين البنك المركزي المصري والبنك الصيني للتنمية في اتفاق منفصل .

### (المادة الرابعة)

تدخل الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ آخر إخطار كتابي متبادل بين الجانبين يفيد بإتمام الإجراءات الازمة وفقاً للقوانين الداخلية في كلا البلدين ، وتظل سارية المفعول إلى أن يتم الجانبان كافة الالتزامات الناجمة عنها .

وقدت هذه الاتفاقية في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٥ من أصلين باللغات العربية والصينية والإنجليزية ، ويحتفظ كل من الجانبين بأصل منها ، ولكل منهم ذات المحبة .

عن

حكومة جمهورية الصين الشعبية  
فويزينج

نائب وزير التجارة

عن

حكومة جمهورية مصر العربية  
فايزه أبو النجا

وزيرة التعاون الدولي